شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية على شرح الكاتي على إيساغوجي

المؤلف

مجهول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جامعة الملك سعود
King Saud University

رسالة الملك
جامعة الملك سعود
King Saud University
٩٦٦
مكتبة جامعة الرياض — قسم المخطوطات
اسم الكتاب
اسم المؤلف
رقم
تاريخ النسخ
عدد الأوراق
١٩٥٧
parmalt@KingSaudUniv.edu
www.ksu.edu.sa

خروج دابة الارض كشافذه كتور مشكي اندن دابة الارض
جقوب برجانور صفتنده مسجد حرمندن جيقه بروايتده
التمش ذراع اوزونی اولر بروايتده بر اوموزندن بر
اوموزينه وارنجه اوده ايكي بيله اطم مقداري اولر
روايتده اوج كوده جيقه اما تمام جقمه بر الندة موسي ناله
عصاسي اولر وبر الندة سليمان يوزوكي اولر عصا ايله موسي
غلبه الندة سجده سي بريز دكوده ديو بوكشي جنتي
اهلي دن اول عصا دكلوكي ديو براق باله اولر وجمله
يوزوني بورويه نوزلي اولر ددي ودخي سليمان ناله يوزو
كي ايله كافرلرده النير طمغه بصه يوزلري قب قاره
اولر اشبو علامتلركه ذكر اولندي غايت محتشم در
مبالغه تفصيلدن مم ديه عصا بيحه نظر ايليسون
لطرد البراغيث يوخذ دم تيس وماء كراث ويلطخ به
عود ويغود في البيت يجتمع عليه البراغيث وكذلك
دم التيس في زبديه يجتمع عليه البراغيث مم
بركسنه فله بورني قاني وكسه بورنوندن اقاره قان
ايله التم ياز ددد شام هام كام قام حوطه لوطه
غايت محتشم در
مم

جامعة الملك سعود
King Saud University
مكتبة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده قال الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتفضيل اقول اسم الذات المستجمع لجميع الصفات والواجب هو الذي يقتضي ذاته وجوده كالباري عز اسمه والممتنع هو الذي يقتضي ذاته عدمه كشريك الباري تع والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه وكون نسبة الوجود والعدم اليه سواء وصف بالوجود لعلة والعدم بانتفاء العلة كجميع ما سوى الله تع من الموجودات التي هي السموات وما عليها والارضون وما بينهما فان قلت لم قدم الواجب على غيره من الممتنع والممكن قلت لان الواجب صفة جارية على من هو له وغيره صفة جارية على غير من هو له لان الامتناع صفة شركه والامكان صفة اكثره ودون صفة الله تع والصفة الجارية على من هو له مقدم على صفة لجارية على غير من هو له فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما صفة جارية على غير من هو له والممكن اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم الممتنع وجود وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وان صدق على الموجود والوجود مقدم على العدم لشرفه فان قلت لم قدم الممتنع والممكن على الصادر وقيده بالاختيار وقدم الشر على الخير قلت اما عدم الاولى فلان صدور الشر والخير انما هو بعد وجود الممكن لانها لا تكون الا بالنسبة اليه لا بالنظر الى ذاتها واما تقييده بالاختيار فللتنبيه على ان الباري عند المتكلمين والقائلين بانه تع فاعل بالاختيار وهو الذي اشاء فعل واشاء ترك دون الحكماء والقائلين بانه تع موجب بالذات وهو الذي يجب صدور الفعل عنه واما تقديم الشر على الخير فللتنبيه على ان الباري عند اهل السنة والجماعة القائلين بان الشر والخير كلاهما صادران من الله تع جل وعلا دون المعتزلة القائلين بان الشر صادر عن العباد والخير صادر عن الله تع جل وعلا بحيث لا يكون الشر لو كان صادرا لمن الله تع لزم ان يكون شريرا وهو محال لكن يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الشرير من اتصف بالشر لا من خلقه كما ان القاتل من اتصف بالقيام بالامر لا من خلقه فان قلت ان الصفايف المذكورة في قوله وخيره وفي قوله وهو الله سواه وفي قوله وغيره وفي قوله بانشائه الى ان قال بيده الخير يعني قلت اشار بهذا الى

الالف

COPY

اللام في قوله الواجب والممتنع والممكن والصاد لانها بعد الذال فان الالف واللام اذا دخلا على اسم الفاعل والمفعول كان المعنى الذي فيكون تقدير الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره والذي امكن سواه والذي صدر باختياره وشره وخيره قال والصلوة اه اقول الصلوة الرحمة ورفع الدرجة في اسم تع والدعاء من المؤمنين والاستغفار من الملائكة فان قلت ان لها معنيين اللغوي وهو الدعاء والعرفي وهو الاركان المعلومة والافعال المخصوصة والله تع ليست شانها هذه الرحمة ورفع الدرجة فيكون من قبيل المجاز المرسل فان ما هذه الدار فاه الكتاب قلت انه هذه الفاء لاجل المقدرة في نظم الكلام لان تقديره اما بعد فاه كتاب السيراه الا انه حذفت اما من نظم الكلام لكثرة استعمالها بعد وكثرة وجودها في كلامها قال وبعده متوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث اقول كان اشارة الى جواب سؤال مقدر وسؤاله تعالى ان ما موقوف عليه وسوف تذكر الكتاب وغيرها في الاصطلاحات المنطقية فانها يقتضي ان تقدمها على بيان الدلالات الثلث واقسام اللفظ وليس كذلك فاجاب عنه بقوله وبعده موقوف معرفتها اه بان ذكر الموقوف اه المطلوب تحت اولا بالذات على ان المعاد وتحت عنوان الالفاظ ثانيا بالعرض واضافة المعاد واستفادتها انما تكون بالالفاظ الدالة على المعاد فلابد من بيان الدلالات الثلث وبيان اقسام اللفظ اولا ثم الشروع في بيان الاصطلاحات المذكورة فان قلت لم سميت تذكر الكليات الخمس بايساغوجي قلت لما ان ايساغوجي اسم للكتاب استخرج هذه الكلمات وضعها في اسم المدون على المدون مجازا مرسلا ومنقولا عدميا فاصليا واما ايساغوجي اسم الغلام الحكيم وقال فاكر الحكيم في كل مسئلة ايساغوجي الكلام كذا وكذا فسمي هذه باسم ايساغوجي سميه باسم المتعلق بما يتعلق به فيكون من قبيل المجاز المرسل او من قبيل العرفي الخاص قال ان للمنطقيين اصطلاحات خبأه اقول المراد من الوجوب سواء الوجوب العادي دون الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثما ولا الوجوب الذي منع الشروع بدونه لان كثيرا من المتدئين يحصلون كثيرا من العلوم من غير اه تعلم شيء من تلك الاصطلاحات فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدي اذا اراد ان يشرع في علم من العلوم قلت لان المنطق يفيد العلوم كلها والله اعلم فعلى هذا عرفا كل شيء تصورا وجعلها اي

ولا يلزم ذكر عرفوا المنطق بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر قال وهو لفظ يوضع ليدل به على الكليات الخمس وهي النوع اقول فان قلت لم اخصرت الكليات الخمس ولم يكن زايدا او ناقصا قلت لان الكلي اذا نسب الى ماتحته من الجزئيات اما ان يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات اولا فالاول سو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرها والثاني اما ان يكون داخلا في تمام ماهية من الجزئيات اولا والاول فلا يخلو اما ان يكون متعلقا في جواب ماهو اولا فالاول سو الجنس والثاني سو الفصل والا لم يكن داخلا فيه فلا يخلو اما ان يكون متعلقا في جواب اي شيء هو عرضا ولا فالاول سو الخاصة والثاني العرض العام قال فمن هذا عرفت ان الدليل سو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر اما اولا اي فمن معرفة الدلالة عرفت الدليل والمدلول لانها متفاعلة من الدلالة لان معرفة المسبب منه مستلزم معرفة السبب قال فالدلالة تنقسم الى طبعية ووضعية وعقلية اما اولا فلما في تعريف الدلالة والدليل والمدلول من شرح الالفاظ وتقييدها الى اقسامها المذكورة ههنا قال والمراد من الدلالة ههنا اقول فان قلت لم كان المراد من الدلالة ههنا مع الدلالة الوضعية دون الطبعية والعقلية قلت لان كل واحد من الدلالة الطبعية والدلالة العقلية كما سلف بأصلاتهما الطبايع والعقول فلا يكون منضبطا بخلاف الدلالة الوضعية فانها منضبطة لان من علم الوضع يفهم منه المعنى سواء كان ذكيا او غبيا ومن لم يعلم الوضع لم يفهم منه المعنى سواء كان ذكيا او غبيا ولا يخفى ذلك فكان المراد ههنا الدلالة الوضعية دون الباقية والدلالة فان قلت لم اخصرت الدلالة اللفظية الوضعية على تلك السلسلة قلت لان دلالة اللفظ على المعنى لا يخلو من ان تكون دلالة على تمام ما وضع له اولا فان كان الاول فهي الدلالة المطابقية وان كان الثاني فلا يخلو من ان لا يكون دلالة على جزء ما وضع له اولا فالاول هي الدلالة التضمنية والثاني هي الدلالة الالتزامية فان قلت لم قدم الدلالة المطابقية على الدلالة التضمنية والالتزامية قلت لان المطابقة متبوع والتضمن والالتزام تابعان والمتبوع مقدم عليه فان قلت لم قدم التضمن على الالتزام قلت لان الدلالة التضمنية سبق الى الفهم من الدلالة الالتزامية والدلالة السابقة مقدم على

المسبوق

المسبوق ولا يلزم ذكرها على الالتزامي فان قلت لا بد من ان يكون المراد من الوضع الماخوذ ههنا اما وضعا شخصيا او وضعا نوعيا فان كان الاول يلزم خروج دلالة المركبات والجارات على معانيها المركبة والجارة عن تعريف الدلالات لان وضعها بالوضع الشخصي بل بالنوعي وان كان الثاني يلزم خروج دلالات المفردات على معانيها الافرادية عن موضوعات الدلالة لان وضعها الشخصي قلت المراد من هذا الوضع مطلقا شخصيا كان او نوعيا فلا يلزم ما ذكرتم من الخروج فان قلت لا يتحقق العلم المطلق الا بضم الخاص المعتد بعلمه ما ذكرتم من الخروج قلت لا يلزم من عدم العلم الا بضم الخاص عدم العلم الا بضمه اذا ضم الى احد هما اي على الحيوان او على الناطق اقول فان قلت لم دلالة الانسان على الحيوان او على الناطق وحده بالتضمن بل بالمطابقة لانه اذا ذكر لفظ الكل واريد به الجزئيات جاز ان يكون من قبيل ذكر الكل واراده الجزء ودلالة اللفظ على المعنى المجازي بالمطابقة دون التضمن قلت المراد بالدلالة التضمنية سو دلالة الانسان على الحيوان وحده او الناطق وحده فيما اراد الكل الذي سو مجموع الحيوان الناطق لا دلالته عليه عند اراده الجزء الذي سو الحيوان والناطق فانها دلالة مطابقة بلا شبهة والعرض لم يفرق بين هذين الدلالتين واشتبه احدهما بالاخر فاعترض عليه قال اقول على قابل العلم وصعه الكتابة اقول فان قلت ان هذه المسالة لا تناسب المقام لان المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين سو اللازم البين بالمعنى الاخص وسو الذي يلزم من تصور الملزوم تصوره اما الفرضية بالنسبة الى الثلثة والذهنية بالنسبة الى الاربعة وقابل العلم وصعه الكتابة ليس من هذا القبيل لانه لا يلزم من تصور الانسان تصوره فالاولى ان يقابل لها بقوله كالثلثة اذا دلت على الزوجية وعن ذلك من اللوازم البينة قلت ان هذا المثال لا الدلالة الا التزامية المعتبرة في هذا الفن بل الدلالة الالتزامية مطلقا مع قطع النظر عن كونها معتبرة في هذا الفن اولا يكون كذلك فلا يرد ما ذكرتم قال لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج اقول فان قيل لم لا يدل اللفظ على كل امر خارج عن الموضوع له قلت لانه لو دل عليه لزم من ادراك اشياء الواحد ادراك امور غير متناهية والتالي باطل والملزوم مثله بيان الملازمة ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن الموضوع له وسو المدعى قال واما قيد قوله على ما يلزم في الذهن

اول كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم كان شرط الدلالة الالتزامية المذوم الذهني وهو كون اللازم الخارجي بحسب يلزم من حصوله في الذهن حصول المذوم الخارجي وهو كون اللازم الخارجي بحسب يلزم من حصوله في الخارج حصوله فيه دون المذوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحسب يلزم من حصول المذوم في الخارج حصوله فيه كالمذوم وجوب النهار للطلوع الشمس فاجاب عنه بقوله وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن حاصله ان يقال ان شرط الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهني دون اللزوم الخارجي لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لما وجد الدلالة الالتزامية بوجه الملازمة الخارجية اما الملازمة فلان الشروط لا يوجد بدون الشرط كالصلوة لا يوجد بدون الطهارة واللازم بط والمذوم صلة وال لان الملازمة الخارجية اي كون الامر الخارجي بحسب يلزم من حصوله الشئ في الخارج حصوله فيه كوجود النهار مع طلوع الشمس وال لان العمى عدم البصر عما من شانه اول فان قلت لانم ان دلالة العمى على البصر التزامية بل تضمنه لان البصر جزء مفهوم العمى لانه العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصرا ودلالة اللفظ على جزء معناه تضمنه لا التزامية قلت لان العمى عبارة عن العدم المضاف اذ البصر لا عبارة عن التركيب من العدم والبصر فيكون خارجا عن مفهوم العمى فيكون دلالته عليه التزامية للتغيير وال مع ان بينهما معانقة اول لانه لا يجوز اجتماعهما في الخارج في محل واحد واللازم والملزوم بحسب اجتماعهما فيه قوله في الخارج اي انه لم يوجد في الخارج ان يكون بصيرا وغير بصير فلو كان بينهما ملازمة في الذهن وال للافرغ المص عن جميع بيان الدلالات الثلث اول فان قلت لم قدم المص بيان الدلالة الثلث على بيان اقسام اللفظ مع ان العكس اقتضاه هذه الحيثية متوقف على معرفة الدلالة لان معرفة المشتق موقوف على معرفة المشتق منه ولا يخفى قدم المص على بيان اقسام اللفظ وال لانا اذا ادرجنا الجزء ودلالته اول فان قيل لم قدم المفرد على المركب مع ان مفهوم المركب وجودي وسوالذ لا يكون في مفهومه نفي شئ وامفهوم المفرد عدمي وسوالذ يكون في مفهومه نفي الوجودي لشرء مقدم عليه فلم قدم المص العدمي عليه قلت لانا مفهوم المركب وان كان وجوديا ومفهوم المفرد عدميا الا ان ذات المفرد هي ما صدق عليه مفهوم المفرد وجزء ما صدق عليه فلت المركب اي ما صدق عليه مفهوم المركب وجزء مقدم على الكل ولا ذكر قدم عليه وان كان النظر الى المفهوم لوجب العكس وال وان كان اي الاول نحو

المفرد

المفرد وان كان اللفظ هو المركب اول فان قلت لا يخلو من ان يكون المراد بعدم الارادة الارادة بالفعل او بالقوة فان كان الاول كان معنى تعريف المفرد والمركب ما لا يراد بجزء منه دلالة بالفعل على جزء معناه والمركب ما يراد بجزء منه دلالة بالفعل على جزء معناه وان كان المراد الثاني كان معنى تعريف المفرد ما لا يراد بجزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه والمركب ما يراد بجزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه فان كان المراد الاول لزم ان يكون المركبات مثل زيد قايم وغيره قبل استعمالها والقصد الى معانيها موضوعا لانه لا يراد بجزء منها دلالة بالفعل على جزء معانيها فلا يكون تعريف المفرد مانعا ولا تعريف المركب جامعا وان كان المراد به الثاني لزم ان يكون لحيوان الناطق العلمي وعبد الله العلمي مركبا لانه يراد بجزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه وعلم العلمية وعلم الاشخاص القسم الاول من التردد لكل منهما ان يراد به المعنى الموضوع له فيكون معنى تعريف المفرد والمفرد ما لا يدل بجزء منه دلالة بالفعل على جزء معناه حين اريد به المعنى الموضوع له بالفعل معنى تعريف المركب والمركب ما يراد بجزء منه بالفعل دلالة على جزء معناه حين اريد به المعنى الموضوع له فلا يرد بالمركب المذكورة وبالحيوان الناطق وعبد الله العلمين لانه يراد بجزء منه دلالة بالفعل على جزء معناه في المركبات المذكورة حين اريد بها المعنى الموضوع له ولا يراد بجزء منه دلالة بالفعل على جزء معنى الموضوع له في الحيوان الناطق وعبد الله العلمين فافهم فانه دقيق وال نحو زيد علما فان لعلم له جزء مستقلا من الدلالة على جزء المعنى علما اول فان قلت لم يعد بعد العلما لانه لو لم يكن علما لم يكن له معنى وكلامنا في اللفظ الذي يدل على المعنى فيكون خارجا عن البحث وال نحو زيد علما اي فان لزيد جزء وسو الراء والياء والدال ولكن لا معنى لذكر الجزء مجموع اللفظ موضوع لمعنى من المعاني ولقائل ان يقول ان قيد العلمية زايدة لما قيل لحسنه لانه اذا لم يكن علما كان مصدرا لا يدل جزء لفظ على جزء معناه اللهم الا ان ذكر العلم تبعا لغيره وال نحو عبد الله علما فان لعبد الله وسو العبد والله ولذكر الجزء معنى وسو العبودية والالوهية ولا كذلك لا يدل فكر الجزء على الجزء المعنى بل مجموع اللفظ دال على ذات معين وال نحو الحيوان الناطق علما للانسان اي وانما قيد بقوله علما للانسان لانه لو لم يكن علما لكان مركبا ولو كان علما لغير الانسان لكان في عبد الله

على قال لان معناه اى على تقدير كونه على الانسان قال الماهية الانسانية اه اى شئ له النطق والضاحك
الحساس المتحرك بالارادة قال والمفهوم اما كلى اولا قال لما فرغ المصنف من بيان قسم اللفظ الى المفرد والمركب
شرع الآن فى تقسيم المفرد الى الكلى والجزئى قال والمفرد اما كلى وجزئى اه فان قلت لم قسم
المصنف اللفظ المفرد الى الكلى والجزئى دون اللفظ المركب مع ان كل واحد منهما قسم من اللفظ قلت لان كلية
اللفظ المركب وجزئيته انما يكون بكلية جزئية وجزئية الذى هو المفرد فان المركب من الكلى كلى والمركب من الجزئى
جزئى فيكون الكلية والجزئية عارضة اولا بالذات على المفرد وثانيا على المركب ولا حاجة لذكر قسم اللفظ المفرد
الهما دون المركب فان قلت لم قدم الكلى على الجزئى وقدم البارع على الكلى قلت لان المصنف نظر الى ان الكلى
جزئى والجزئى كالانسان الذى هو جزء لزيد مثلا والجزء مقدم على الكل والبارع نظر الى ان مفهوم الجزئى وهو
ومفهوم الكلى عدمى والوجود مقدم وكلا المطلبين ح نفس تصور مفهوم اى من حيث انه متصور
فان حاصل من نفس التصور سواء من حيث انه متصور قطعا لان نفس التصور جزء لقيام النفس الجزئية وجزئية المحل
يستلزم جزئية الحال ولا يجوز انتقاله الى الكلى فلا يلزم من تغير ليتصح انتقاله الى الكلى والجزئى فان قلت
لم قسم المفرد الى الكلى والجزئى مع ان كل واحد منهما اولا وبالذات صفة المفرد وثانيا بالعرض صفة اللفظ سمية
الدال باسم المدلول قلت لان سبق اللفظ المفرد اليها قريب لافهام المبتدى من تقسيم المعنى اليها واما كان تقسيما
حقيقيا ح لانه قيد المفهوم بالتصور اه كان اشارة لاجواب سؤال مقدر وهو اى يقال لم قال المصنف
للجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة ولم يقل للجزئى ما يمنع مفهومه من وقوع الشركة فاجاب عنه بقوله
وانما قيد المفهوم بالتصور اه حاصله ان يقال لو لم يعد المفهوم بالتصور بل قال للجزئى ما يمنع مفهومه عن وقوع
الشركة فيه لزم ان يكون واجب الوجود الذى هو الكلى جزئيا لانه مانع عن وقوع الشركة فيه بالنظر الى الدليل
الخارجى ولا يكون تعريف الجزئى مانعا ولا تعريف الكلى جامعا ولما قيد بالتصور خرج عن تعريف الجزئى واجب
الوجود وهو داخل فى تعريف الكلى لانه تصور مفهومه لم يمنع من وقوعه فيه وان كان مانعا بالنظر الى الدليل الخارجى
فيكون الجزئى مانعا وتعريف الكلى جامعا ن والكلى اما ذاتى نور لما فرغ المصنف من بيان تقسيم اللفظ
المفرد الى الكلى والجزئى شرع الآن فى تقسيم الكلى الى الذاتى والعرضى دون الجزئى قلت لان الجزئى اجانب

الثانى

على شئ آخر وذكر الشئ اما ان يكون كذكر الواو فان كان الاول لا يكون الاعم صادقا وان كان الثانى يكون صادقا لكن
ملا يكون ذاتيا ولا عرضا لان الذاتى والعرضى لا بد ان يكون محمولا والمباين لا يكون محمولا فان قلت لم قدم
الذاتى على العرضى ولم يعكس قلت لان مفهوم الذاتى وجودى ومفهوم العرضى عدمى والوجودى مقدم
عليه فلان الذاتى اما نفس الشئ كالنوع مثلا او داخلا فيه او جزء منه والعرضى خارج عنه ونفس الشئ وجزئه
مقدم على الخارج منه فان قلت لم اخر المصنف الاعم لانه كالذاتى والعرضى الكلى دون الجزئى مع انه كل واحد
منهما قسم من المفرد قلت لان كل جزئى يمتنع ان يصدق عليه لا يكون داخلا ولا خارجا فلا يتصور فيه هذا
الانقسام ولا حاجة لذكر اعتبار الانقسام المذكور فى الكلى دون الجزئى فا بالنسبة الى الفرس اه فان الفرس
الذى عبارة عن الحيوان الصاهل الذى هو مقتضى الفرس وذاك الفرس وغيره ذكر من جزئياته والحيوان
داخل فيه لان الفرس مركب من الحيوان الصاهل ن وعلى هذا يكون نفس الماهية نوتا مل ان يقول لانا لم
ان نفس الماهية كانت من العرضيات وانما يكون ان كان خارجا عن تلك الحقيقة فلا يكون نفس الماهية ذاتيا
لعدم دخولها ولكن الحقيقة لا عرضيا لعدم خروجها عنها بل يكون واسطة بين الذاتى والعرضى اللهم الا ان
يقال هذه العبارة لم تكن فى كلام المصنف ه لانها لفظ الذاتى ه لان الذاتى ما ذكر التفسير ما يكون
ما يكون داخلا فى حقيقة جزئياته ونفس الماهية عين حقيقة جزئياتها كالانسان مثلا فان جزئياته زيد
وعمرو وبكر وغيره كل واحد منها هو الحيوان الناطق الذى هو الانسان وغيره كل من الانواع ه
وبقولنا الذاتى ما ليس بعرضى اى ان الذاتى معرف بالاشتراك على معنيين المعنى الاول ما يكون داخلا
فى حقيقة جزئياته والمعنى الثانى ما ليس بعرضى والمعنى الاعم من المعنى الاول لان نفس الماهية ذاتى على المعنى الثانى
دون الاول وكذا العرضى معنيين الاول ما لا يكون داخلا فى حقيقة جزئياته والمعنى الثانى ما يكون خارجا
عن تلك الحقيقة والمعنى الاول اعم من المعنى الثانى لان نفس الماهية عرضى على المعنى الاول دون الثانى
لان بعض الاعم من شئ مطلقا اعم من بعض الاعم منه ه لا يقال ان الذاتى هو المنسوب الى الذات
حاصل هذا السؤال ان يقال ان نسبة الذات على نفس الماهية لا يجوز لان الذاتى هو الذى ينسب الى الذات
فان الياء فيه للنسبة ونفس الماهية غير الذات فلو كانت ذاتيا لزم انتساب الشئ الى نفسه

الذاتى ما ليس بنفس الشئ كالنوع مثلا او داخلا فيه اى جزء منه والعارض خارج عنه

الذاتى معرف بالاشتراك على معنيين الاول ما يكون داخلا فى حقيقة جزئياته والثانى ما ليس بعرضى

ح لان المنسوب لابد ان يكون مغايرا للمنسوب اليه فلا يكون التعريف لنفسه للذات صحيحا فعلين
التعريفين الاولين قوله لانا نقول اه اى حاصل هذا الجواب ان يقال ان للذات معنيين اللغوى وهو
الذى ينسب الى الذات والاصطلاحى وهو الذى ما كان خارجا عن حقيقة حرشانه سواء كان داخلا
فيها اولا وسؤالكم انما يرد على المعنى اللغوى الذى لا يكون مرادا ومن المعنى العرفى الذى هو المراد
قوله اعلم ان الذاتى اما جنس او فصل او نوع فان قلت لم قسم الذاتى الى هذه الاقسام الثلثة دون العرضى
قلت لان الجنس والفصل والنوع لابد ان لا يكون خارجا عن الشئ والعرضى لابد ان يكون خارجا عنه
فلا يجوز انقسام العرضى اليها ولاجل ذلك لم يقسم الذاتى دون العرضى قوله لانه ان كان مقولا فى
جواب ماهو فهو المشترك اه الا الخصوصية ايضا هو الجنس فان قلت لم قدم الجنس على النوع والفصل
ولم ينعكس قلت اما تقديمه على النوع فلان الجنس جزء والنوع كل لانه مركب من الجنس والفصل
والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمه وضعا لموافق الوضع الطبيعى واما تقديمه على الفصل فلان الجنس
اعم من الفصل والاعم لشرفه يستحق التقدم فان قلت لم تقدم النوع على الفصل مع ان الفصل جزء والجزء
مقدم على الكل كما مر انما قلت وان كان مقدما على النوع ذاتا الا انه لاستحالة تقدمه عليه زمانا لانه جزء
صورته لم يكن وجوده سابقا فى الزمان فانما يقدم بهذا الاعتبار ولان النوع ما هيته كاملة بخلاف
الفصل ولاجل ذلك قدمه قوله فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هو فانه قلت ان
المنقسم للاقسام المذكورة عند صاحب هذا الفن هو المفهوم الحاصل فى العقل دون اللفظ
سمى بها مجازا تسمية للدال باسم المدلول لان صاحب هذا الفن يبحث اولا وبالذات عن احوال
المعانى وثانيا بالعرض عن احوال اللفظ والمنطق لعتبر القسم المجازى لانه صار صورة القسم للفظ
دون المعنى والمفهوم قلت المجازى قريب الافهام المتبادر من التقسيم للطبع واعلم ان قوله
بانه كلى مقول على كثيرين موله كل جنس سواء كان جنسا لجميع الكليات جنسا كان او فصلا او نوعا او
خاصة او عرضا عاما او قوله مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق اخرج النوع كالانسان مثلا وقوله
فى جواب ماهو يخرج الفصل وقوله ذاتيا اخرج الخاصة والعرض العام قوله لا يكون ان

جابه

جابه بان يقال لانم ان قوله كل واحد لا طائل تحته لانه جنس واما قوله معقولا ما ذكر لتعلق به على قوله على
كثيرين فان قلت لانم ان الكلى جنس للجنس فان جنس الشئ لابد وان يكون اعم منه وجنس الجنس اخص
من مطلق الجنسية لانه ساوى جنس الجنس وغيره من الاجناس كالحيوان وغيره قلت من الكليات
والجنس لا يصدق على كل جنس واخص منه باعتبار كونه جنس الجنس فيكون اعم منه من وجه واخص
من وجه اخر فيكون صالحا لان يكون جنسا للجنس قوله متفقين بالحقايق قوله فان قلت ما الحاجة لانه لقوله
مقولا فاجاب ان الاعتراض عن جميع الاغيار للجنس حاصل بدونه قلت احتمل ان يكون لبيان الواقع و
اتمام ماهية الجنس لان جميع الصفات المخصوصة النوع لا يجب ان يكون للاحتراز بل يكون لبيان الواقع وتتميم ماهية
كالمتحرك بالارادة فى تعريف الحيوان فانه تعلم من قوله حساس انه متحرك بالارادة لكن ذكره لبيان الواقع
واتمام الماهية فى جواب ماهو مخرج الكليات الباقية واما اخراج الفصل والخاصة فلانهما ما مقولان
فى جواب اى شئ هو لا فى جواب ماهو ولا فى جواب اى شئ هو كما سيأتى ايضا ان شاء الله تعالى لانه تمام
ماهية مختصة فان قلت لانم ان الانسان تمام الماهية المختصة بزيد لانه الانسان سوا الحيوان الناطق و
الخاصية المختصة بزيد سوا الحيوان الناطق مع التشخص فلا يكون الانسان الا الماهية المشتركة بين
افراده دون الماهية المختصة به قلت لا ضير فى ان تتم ماهية كل واحد من افراد الانسان سوا الانسان
واما العوارض المشخصة فلامتيازها لا بتمام الماهية قوله ويرسم بانه كلى مقول على زيد وعمرو وبكر
وخالد وغيرهم من الافراد المختلفة بالعدد دون الحقيقة فان حقيقة الكل سوا الانسان قوله كلى مقول على كثيرين
الحاصل زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم كل فرد من افراد الكلى متفقة فى الحقيقة التى هى الحيوان الناطق قوله بخلاف
الجنس اه بانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق كالحيوان المقول على الانسان والفرس وغيرهما فان
حقيقة كل واحد منهما غاير الحقيقة الاخر فان حقيقة الانسان هى الحيوان الناطق وحقيقة الفرس
هى الحيوان الصاهل قوله لم وان كان الذاتى غير مقول فان قلت لم لم يكن الفصل مقولا فى جواب
ماهو بل كان مقولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته قلت لان المقول فى جواب ماهو لابد ان يكون حقيقة
مشتركة بين الاشياء كالجنس او حقيقة مختصة كالنوع بها والفصل ليس كذلك فلا يكون مقولا فى

جاعده
المقول فى جواب ما هو لابد
ان يكون حقيقة مشتركة
بين الاشياء كالجنس او حقيقة
مختصة كالنوع بها والفصل ليس
كذلك

www.al-mostafa.com

جواب ما سوال وله ولو قال في وجهه اه اي كانه اشاره الى سوال مقدر وسواه يقال ان تعريف الفصل
غير جامع فخرج الفصل الذي يميز الشئ عن المشاركة في الوجوه كما اذا تركب ماهية من امرين متساويين
كالجوهر المركب من امرين متساويين فان كل واحد منهما غير الجوهر عن المشاركة في الوجوه دون الجنس
لانه اصول كانه اشاره الى السوال وسواه يقال ان الفصل على ضربين الاول ما يميز الشئ عن شئ
اخر يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن الفرس والبقر وغيرهما من
الاشياء المشاركة للانسان في الحيوانية والضرب الثاني ما يميز الشئ عن شئ اخر في الوجوه كما اذا تركب
شئ من الامرين المتساويين او الامور المتساوية كالجنس العالي المركب من اوصاف او من اوصاف وجنس
فان كل واحد من هذين الامرين او هذه الامور غير الجنس العالي كالجوهر مثلا عن المشاركة في الوجوه
لان الجنس لا شئ منها لانه ليس بجنس لانها اذا لم تكن متساويان او متساوية والجنس لابد ان
يكون اعم من الفصل وتعريف المص خص بالضرب الاول لانه تناول الضرب الثاني ولا يكون
الفصل جامعا ولابد ان يكون جامعا ولو قال او في الوجه ايضا لكان شاملا للضرب الثاني
ولقائل ان يقول اه على ان كل ماهية لها جنس لابد ان يكون لها فصل ولكن اصلوا في ان كل ماهية
لها فصل لابد ان يكون جنس ام لا فعال بعضهم لابد ان يكون لكل ماهية لها فصل حس وقال
بعضهم لا لحد ذكر لحوان مركب الماهية من الامرين المتساويين الا الامور المتساوية فان واحدا
منها او منها فصل ولا جنس لها او لها وله عما يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل او
البقر وعنهما لان كل واحد من الفرس والبغل والبقر وغيرها وان كان حيوانا الا انه ليس
بناطق فيكون متميزا للانسان عما يشاركه في الجنس الذي هو الحيوان وله لان السوال بما
شئ اه يعني ان اصل في السوال ان شئ سوكان المط هو المميز المطلق ذاتا كان او غيرها ذاتا
وكل واحد من الفصل والخاصة جوابا عنه وان اصل في ذاته كان المط هو المميز الذاتي وكان
الجواب هو الفصل دون الخاصة وان اصل في عرضه كان المط هو المميز العرضي وكان الجواب هو
الخاصة دون الفصل وله ليتميز الانسان اه فان قلت من يكون المراد بالتميز اما التميز

عن

جنس

عن جميع ما عدا الانسان اه فان قلت والتميز عن بعضه فان الاول خارج عن التعريف الفصل المقسم
كالحساس بالنسبة الى الانسان لانه لا يتميز الانسان عن جميع ما عدا الانسان لانه يميزه عن الجمادات ودون
الفرس والبغل وغيرهما فان كان المراد الثاني وجاز في التعريف الجنس فان الحيوان مثلا يميز الانسان
عن النباتات مع انه ليس بفصل قلت المراد سوال الثاني قوله في تعريف الجنس قلت لانم وقوله فيه لان
الفصل لابد ان لا يكون تمام ماهية المشترك من الاشياء والجنس كذلك فلا يكون فصلا وله
كما اه ولقائل ان يقول ان قوله كما يزاد على قياس ما ذكره لان قوله جنس لكونه في قوله مقول اللهم
ان يقال انه اشارة في الموضعين الى المذهبين الاول اه وقوله كما يزاد والجنس قوله مقول والثاني ان
الجنس سوقوله كما وقوله مقول وانما يذكر ليتعلق به على قوله على كثيرين وله لا يقال في الجواب اصلا
فان قلت لم يقال العرض العام في الجواب اصلا قلت لان المقول في جواب ما سوال الماهية المشترك
او الماهية المختصة والمقول في جواب اي شئ سوال الميز للشئ والعرض العام ليس كذلك فلا يكون
مقولا في الجواب اصلا وله العرض اما لازم او مفارق فان قلت لم قدم الذاتي على العرضي ولم يفعل بالعكس
قلت لان الذاتي للشئ جزؤه وعرضه خارج وعروض الشئ انما يكون بعد تقديمه وتحصيل بالاجزاء والاصل
ذكر المقدم عليه فان قلت لم قدم اللازم من العرض على المفارق منه ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم اللازم
وجودي ومفهوم المفارق عدمي والوجودي مقدم على العدمي ولا جاز ذكر المقدم عليه واحد منها اه فان قلت
ان العام كل واحد من العرض اللازم والعرض الخاص المفارق الى الخاصة والعرض العام غير جايز ولا لازم
ان تكون الكليات سبعة النوع والجنس والفصل والعرض اللازم الخاص والعرض اللازم العام والعرض
المفارق الخاص والعرض المفارق العام والمشهور ان الكليات خمس لانا نريده قلت ان المراد يكون
تذكر الكليات خمسة انها كذلك بالنسبة الاولى ولا ينافي ذكرها سبعة بالنسبة الثانية فانها تصدق
عليها خمس بالنسبة الاولى وان كانت سبعة بالنسبة الثانية وله وان لم تخص كل واحد اه فان قيل
لم قدم الخص الخاصة على العرض العام ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم الخاصة وجودي ومفهوم
العرض العام عدمي والوجودي مقدم على العدمي ولا جاز ذكر المقدم عليها وله فان هذه التعريفات

كذا في سبع

اه كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انا قال المصنف في تعريف هذه الكليات الخمس ويرسم ولم يعلم
وحد ملزومات متساوية اه اى يكون تلك التعريفات بالتوابع والتعريف بالتوابع تعريف بالخارج
والتعريف بالخارج رسم ولا جل ذلك قال ويرسم عوض يحد الا ان المناسب اه سواشارة الى وجه
كون هذه التعريفات رسوما للكليات الخمس بانها حدودا اه بل الاولى ان يكون تلك المفهومات
حدودا للكليات المذكورة لان تلك المفهومات مفهومات اعتبارية لا مفهومات حقيقة ولا حقايق
لها وراء تلك المفهومات في اعتبار المعتبر فكون حدودا او رسوما انما يعلم بحقيقة الحال لا يوجب
العلم اه لان تلك المفهومات رسوما يتوقف ان يكون وراء تلك المفهومات ماهيات ملزومات
متساوية لها وكون تلك المفهومات حدودا لا يتوقف على ان يكون وراءها ماهيات متساوية لها وكلا هما
غير معلوم القول الشارح اه فان قلت لم قدم المصنف الكليات الخمس على القول الشارح ولم يعكس
لان الكليات جزء من القول الشارح لان القول التام مركب من الجنس والفصل القريبين والحد الناقص
مركب من الجنس البعيد والفصل القريب ويميز فكر والجزء مقدم عليه اقول لما فرغ المصنف من بيان الكليات
الخمس التي هي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام شرع الآن في قول الشارح الذي عبارة عن
التعريف فان قلت لم قدم المصنف تلك القول الشارح على الحد قلت لان قول الشارح تصور والحد تصديق و
المصور مقدم على التصديق احدهما قول الشارح اه فان قلت لم سمي قولا قلت لانه مركب
في اللغة والقول الشارح مركب ولا بد فكر سمي قولا وشارحا فلشروحه ماهيات الاشياء فان الحيوان
الناطق شرح ماهية الانسان وكذا سمي الحد قولا من الحدود التام وغيرها والاظهر فان قلت
لم سمي هذا حدا لان الحد في اللغة المنع ومنه سمي البواب غلب على حاجب ولا بد فكر سمي حدا مع عدم اشتماله للمنع اه
وسواء سماه الشارح قولا او اخر اجابا وسلبا كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب موصلا الى
له اى الى المطلوب الذي اذا ادرك كان ادراكه تصورا كالحيوان والانسان وغيرهما الى
للحد التصديق اه اى للحد الذي اذا ادرك كان ادراكه تصديقا كقولنا العالم حادث وغيره
وانما احترزنا فكرناه فانه كان الاولى فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم اه فان قلت لم قدم

المصنف

المصنف الحد على الرسم ولم يعكس بالعكس والقياس يعضد فكر لان الرسم بالعرضيات والحد بالذاتيات
والاطلاع على العرضيات اسهل الاطلاع على الذاتيات قلت لان مصنف لحد الذي هو الحد التام يوقف ماهية
الشيء بكنهه بخلاف الرسم فانه لا يوقف شيئا منه ولا جل قدم علمه والحد قول دال على ماهية الشيء اه اى
وجه ما يكون به الشيء فكر الشيء كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فان الانسان يكون انسانا بالحيوان الناطق
وعرف كر من الماهية على ماهية الشيء خرج الرسم اه ولقائل ان يقول لا يخرج من ان يكون بالدلالة على
ماهية الشيء اما الدلالة على تمام ماهية او اعم من ان يكون تمام ماهية الشيء او بوجه ما فان كان الاول لم يكن تعريف
الحد جامعا لخروج الحد الناقص عنه لانه لا يدل على تمام ماهية الشيء بل على وجه ما وان كان الثاني لم يكن فكر التعريف
مانعا لدخول الرسم فيه لانه دال على ماهية الشيء بوجه ما اللهم الا ان يقال التعريف للحد التام لا يضر لحد
ناقص اه لان الحد يقول دال على ماهية الشيء وكذا حد الحد يقول دال على ماهية الشيء فلا يلزم التسلسل
لانتهاء التسلسل كما ان وجود الوجود نفس الوجود لان الوجود كون الشيء في الخارج ووجود
الوجود كون الشيء في الخارج ايضا من جنس الشيء وفصله القريبين اه اى والجنس القريب هو
الذي لا يكون تحته جنس بان كان تحته نوع والفصل القريب هو الذي لا يكون تحته فصل فان قيل ان تمثيل
الحيوان الناطق للحد التام غير جايز لان الحد التام قسم من العلم واه الحيوان الناطق
معلوم لنا نعلم فالعلم مباين للمعلوم ومباين الشيء لا يجوز ان يكون قسما عن العلم فالاولى ان تمثيل الحد التام
بالادراك المتعلق بالحيوان الناطق قلت يحمل ان يكون العلم الذي وقع هو رد القسمة بمعنى المعلوم ويحتمل
ان يطلق الحد التام على الحيوان الناطق مجازا مرسلا تسمية للمتعلق باسم المتعلق الذي هو الادراك بالحيوان
الناطق فان قلت ان التمثيل للحد التام بالحيوان الناطق ليس بجايز لان الحد التام قسم من القول الشارح
الذي هو قسم من العلم لان القسم قسم من الحيوان الناطق من قبيل المعلومات لا من قبيل المعلوم
وكذا التمثيل في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص قلت يحمل ان يكون المراد من العلم الذي هو
مورد القسمة هو المعلوم مجازا من قبيل ذكر السبب ومراده المسبب فيحمل ان يكون تمثيل الحد التام
بالحيوان الناطق تسمية للمتعلق الذي هو المعلوم باسم المتعلق الذي هو العلم فانه الحد التام في الحقيقة

سواء علم بالجنس والفصل القريبين بالحد التام كون نجارا وسو الذي يتركب من جنس بعيد
اي وسو الذي يكون تحته جنس كالجسم فانه تحته جنس وسو الحيوان لوجود المعنى في غيره لان المشي
على القدمين توجد في الدجاج والطيور وخنصر الاظفار توجد في الفرس وغيرها وناصر البرق توجد في الحمر
واستقامة القامة يوجد في الاشجار والتفكر بالطبع لا يوجد في غير الانسان لما فرغ من بيان القول
الشارح شرع الان في بيان الحجة وهي القضايا فان قلت لم ان المصنف غير فرغ من بيان قول الشارح
شرع ببيان الحجة اليّ ❊ القياس بل شرع في بيان القضية اليّ ❊ جزء القياس ثم بعد الفراغ من بيان القضية
شرع ببيان الحجة قلت ان الشروع في بيان القضية شروع في بيان الحجة لان الشروع في الشيء انما يكون بالشروع
في الشيء من اجزاءه وذكر الشيء ويكون الشروع في بيان القضية شروعا في بيان الحجة والقضية قول يصح
اه فان قلت لم قدم المصنف القضية على الحجة ولم يعكس بالعكس قلت لان القضية جزء من الحجة والجزء مقدم
على الكل طبعا فقدمه وضعا توافق الوضع الطبع والقول سو المركب اه فان اطلاق القول على المركب
الملفوظ والمركب المعقول اه سو مشترك فيهما او سو مشتق في احدهما حقيقة وفي الاخر قلت بان اطلاقه عليهما
فيهما عند البعض فيكون مشتركا وحقيقة في المعنى ومجازا في اللفظ عند البعض وهو القضية اه
لما فرغ من بيان تعريف القضية الان في بيان تقسيمها الى اقسامها فان قلت لم قدم تعريف القضية على التقسيم
قلت لان معرفة انقسام الشيء انما يكون بعد معرفة ذلك الشيء فان قلت لم قدم المصنف القضية الحملية على
القضية الشرطية قلت لان مفهوم الحملية وجودي ومفهوم الشرطية عدمي والوجودي مقدم على العدمي
ولان الحملية جزء من الشرطية والجزء مقدم على الكل والا فالقضية شرطية اه اي سواء كان
المحكوم عليه وبه قضيتين او يكون احدهما مفردا والاخر قضية بن وفيه نظر وجه النظر ان يقال
ان تعريف الحملية والشرطية منقوض بقولنا الحيوان الناطق ينتقل على قدميه وقولنا زيد عالم بناء على ان زيد
ليس بعالم وغيره ذكر فيها حمليات مع ان اطرافها التي هي المحكوم عليه والمحكوم به ليست بمفردات فلا تكون
تعريف الحملية جامعا والتعريف الشرطية مانعا ولكن يمكن اه يقال ان المراد بالمفرد في هذا المقام اعم من المفرد
بالقوة وهو المفرد بالفعل والمراد من القوة سو الذي يمكن التعبير بلفظ مفرد كقولنا الموضوع محمول

وقوله ذكر

وقوله ذكر في القضية المذكورة في صورة النقض كذلك فان اطرافها وان لم يكن مفردات بالفعل لكنها مفردات
بالقوة لانه يمكن ان يعبر بالفاظ مفرده فان قلت لم قدم الشرطية المتصلة على الشرطية المنفصلة مع ان
قدم الشرطية المنفصلة الموجبة على الشرطية المتصلة السالبة قلت اما تقدم الاولى فلان مفهومها وجوده
مقدم على العدمي فاشمل غيره كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا اه فانه حكم
بسلب الساوي بين كونه انسانا اسود وبين كونه كاتبا لانه يجوز ان يكون اسود وكاتبا واما لا يكون اسود
ولا كاتبا بل كان ابيض الجزء الاول اه لما فرغ من بيان القضيتين شرع الان في بيان جزء
الحملية والشرطية فعال والجزء الاول اه فان قلت لم قدم الجزء الحملية على الجزء الشرطية كما مر وتقدم الكل
على شيء يستلزم تقدم الجزء عليه والنسبة التي يرتبط اه اي التعلق المفهوم عند المحكوم عليه
والمحكوم به نسبة حكمية اه اي مورد الايجاب والسلب ولم يذكر المصنف الجزء الاخير اه
اي لانها مشهورة من ذكر الطرفين اقول سيقسم القضية اه اقول لما فرغ المصنف من تقسيم القضية
شرع الان لانعم الاولى الموجبة او لا والسالبة ثانيا فقال والقضية اما موجبة اه فان قلت ان تعريف
الموجبة والسالبة منقوض بالقضايا الكاذبة كقولنا الانسان حجر لاشيء من الانسان بحجر وغير ذلك
فان الاولى موجبة والثانية سالبة مع انه لا يتحقق شيء منها بل يصدق على الاولى موجبة والسالبة و
على الثانية سالبة الموجبة فلا يكون التعريفان مطردين ولا منعكسين وايضا منقوض بالقضية الشرطية
الموجبة والسالبة وانها لا يقال فيه الموجبة الموضوع محمول او السالبة الموضوع ليس بمحمول لا يقال
المعدوم تال والمقدم ليس بتال فلا يكون ذكر التعريفات جامعا قلت لعل هذا التقسيم ليس لمطلق
القضية بل للقضية الحملية الصادقة لان هذا الجواب ينافي مفهوم القواعد في هذا الدليل الفني
اقول يمكن ان يجاب عن البعض الاول بان يقال ان المراد بان يقال الموضوع محمول ما يكون كذلك في نفس
الامر سواء كان كذلك في نفس الامر او لا يكون فيتناول التعريف المذكور القضايا الكاذبة فلا يرد ما ذكرتم
كل واحد من القضية الموجبة اه لما فرغ المصنف من تقسيم القضية الى الموجبة والسالبة
شرع الان في تقسيم كل واحد من القضية الموجبة والسالبة الى خصوصه وخصوصه ومهملة فان قلت

لم تقدم الموجبة على السالبة والمخصوصة على المحصورة والمهملة قلت لانه مفهوم الموجبة والمخصوصة وجودي ومفهوم السالبة والمحصورة والمهملة عدمي والوجودي مقدم ولا اطراد فكل قدم عليها ما تقدم عليها

قوله فان قلت لم تقدم المص القضية المخصوصة على المحصورة وتقدم المحصورة على المهملة فلم يعكس بالعكس قلت لان مفهوم المخصوصة وجودي خص ومفهوم المحصورة مركب من الوجودي والعدمي ومفهوم المهملة عدمي خص والوجودي المخصوص مقدم على المركب منهما والمركب منهما مقدم على العدمي الخالص

قوله فاما القسم اه اي بعد تقدير ما ذكرنا من التقسم يكون اقسام القضية المهملة ثلثة لان القسم الاول القضية المخصوصة والقسم الثاني القضية المحصورة والقسم الثالث القضية المهملة لا يقال اه

حاصل هذا السؤال انه يقال ان القضية المهملة عارضة بينة لانه لا بد من ان يكون الحكم فيها على نفس الطبيعة والحصة اولا فان كان الاول فالقضية طبعية كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والماشي عرض عام وغير ذلك من الامثلة وان كان الثاني فالقضية غير طبعية سواء كانت محصورة او مخصوصة او مهملة وهذه القسمة لا تتناول القضية الطبعية فلا يكون ذلك القسم حاصرة عن جزئي اذ المراد بالقضية عنها حاصرة لان الموضوع في تلك القضية الطبعية ليس شخصا معينا ولا كل الافراد ولا بعضها ولا الافراد في الجملة **قال** لانه اه **اقول** فان قلت لم قدم المص القضية الشرطية اللزومية على القضية الشرطية الاتفاقية ولم يعكس لان مفهوم اللزوم اللزومية وجودي ومفهوم الاتفاقية عدمي والوجودي لشرفه مقدم **قال** كالعلية **اقول** المراد من العلية ان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار او يكون المقدم والتالي معلولا لعلة ثالثة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء فان وجود النهار وانارة العالم معلولان لطلوع الشمس والمراد من المصاحبة كونه الشيء بحيث يكون تعقل كل واحد منهما مع تعقل الآخر كالابوة والبنوة وغير ذلك من امثلة المتضايفين **قوله** ان كان زيد اباعمرو فالعمرو ابنه اه لا يكون زيدا بالعمرو ويكون عمرو ابنا لزيد بتضايفين فان تعقل كل واحد منهما مع تعقل الآخر **قال** واما الشرطية المتصلة فتنقسم الى اقسام جمعها ومانعة الخلو ومانعة الجمع اه **اقول** فان قلت لم قدم المص الحقيقية

على مانعة

على مانعة الجمع وقدم مانعة الجمع على مانعة الخلو ولم يفعل بالعكس قلت لان التناقض في الصدق والكذب اتم التناقض في الصدق اتم في تحقق الانفصال في التناقض في الكذب ولا اطراد لذكر قدم **قال** وهذا ليس الا صفة الانفصال اه **اقول** اي الساقط في الصدق والكذب صفة الانفصال لانها هي الانفصال اصالة في الصدق ولا في الكذب **قال** قال من جزء غالبا اه **اقول** وانما قال غالبا لان تلك القضايا المنفصلة قد تتركب من اكثر من جزئين كما اشارة اليه بقوله وقد تتركب **قال** فكقولنا العدد اما ان يزيد او ينقص او مساو **اقول** فان قلت لم اخر العدد وهذه الاقسام العلة ولم يكن زيدا او انقاصها قلت لان الكمية المجتمع عليها بين العدد وهي النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والعشر لا يخلو من ان يكون زائدا عن اصل العدد او ناقصا عنه او مساويا له فان كان الاول كان العدد زائدا عليه كما في نصف فان نصف ستة وثلثه اربعة وربعه ثلثة وسدسه اثنان فان كان الثاني كان العدد ناقصا كالثمانية فانه نصفه اربعة ورابعها اثنان وثمنها واحد فيصير المجموع سبعة وان كان الثالث كان العدد مساويا كالستة نصفه ثلثة وثلثه اثنان وسدسه واحد **قال** يلزم للحال الذي هو اجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين ويلزم ان يستلزم كونه زيدا اه **اقول** لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم الآخر **قال** ويستلزم غير ناقص **اقول** لان نقيض احد الاجزاء الحقيقة يستلزم عين الجزء الآخر **قال** لانها صادقة اه وهو علة لقوله لكن لا الحمار الخ **اقول** زيد قايم وزيد ليس بقاعد فانهما بتين القضيتين وان كانتا مختلفتين بالايجاب والسلب لكن لهما مشتركة فكما ان يكون احدهما صادقة والآخر كاذبة جاز ان يكونا صادقتين **قال** الوحدة السادسة وحدة القوة والفعل اي وسواء كان يكون الايجاب والسلب بالقوة او بالفعل فالمتناقضتين القضيتين **قال** لانهما اي المخصوصتين الا بعد تحقق **اقول** واذا عرفت هذا اه اي عدم التناقض بين المتناقضتين القضيتين الا بعد تحقق وحدات **قال** ولما يعد هذا اه **اقول** اي علة ان يكون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية وان يكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية **قال** والجواب ايراد المص اه **اقول** لانا ايراد المص في هذه الموضوع توهم اه ذكر شرط في القضيتين سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين وليس كذلك الا باكون شرطا المحصورتين **قال** لان الكلية بين ويكونان اه **اقول** فان علم ايراد

Copyright © Sidra Publishing House
www.al-maktabeh.com

لفظة القيد للجزئية لحكم لان الكليتين قد تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولك انسان كاتب بالامكان
ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان والجزئيتان قد يصدقا احدهما صادقة والاخرى كاذبة قال المصنف
من تلك الاصطلاحات اه اقول لما فرغ من بيان التناقض في المحصورتين والمحصورتين سرع الآن في بيان
العكس فقال العكس اه شارح ولو قال المصنف العكس عبارة عن جعل الجزء الاول اه اقول يمكن ان يجاب عنه
النظر بان يقال ان المراد من الموضوع والمحمول الماخوذين في تعريف القياس هو الموضوع والمحمول في الذكر
لا في نفس الامر والحقيقة ولا شك انه لجعل في العكس الموضوع في الذكر محمولا والمحمول فيه موضوعا فلا يرد
ما ذكرتم من السؤال شارح لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا اه اقول ما هو موضوع في قولنا مثلا كل
انسان حيوان وفي قولنا لا شئ من الانسان بحجر هو ذات الانسان اعني زيدا وعمرا وما هو محمول في تعريفي
القولين هو مفهوم الحيوان ومفهوم الحجر فالجعل في العكس الذي هو بعض من الحيوان انسان ولا شئ
من الحجر انسان ذات الموضوع محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا لان الذات لا تقع محمولا والمفهوم
لا يقع موضوعا بل الموضوع في الاصل والعكس هو الذات الموضوع لا وصف الموضوع في الاصل هو
مفهوم الانسان في العكس هو مفهوم الحيوان او الحجر شارح ولكن تقول لنا فكما ان جعل الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا شارح لكن خرج من البين اه اقول لانه لا يجعل فيه الموضوع محمولا ولا المحمول موضوعا
بل يجعل مقدما تالما والتالي مقدما فلا يكون مع العكس جامعا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
من الموضوع والمحمول هو الجزء الاول والجزء الثاني مجازا من قبيل ذكر الخاص واراده العام فلا يرد
ما ذكرتم شارح بعد قول المصنف والتكذيب لا يكون الا خطاء اقول يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان
فكر القول انما يكون اذا كان على الحقيقة وليس كذلك بل على سبيل التغليب بان يقال الصدق يغلب
على بقاء الكذب بجعل كانها ناقصان في العكس فلا يرد ما ذكرتم من لزوم الخطاء قال لا يلزم اه
ينعكس كلية اه فان قلت لم قال لا يلزم ان ينعكس كلية قلت لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة
كلية في بعض الصور كما اذا كان موضوع ما يساويا للمحمول كقولنا كل انسان ناطق فكل ناطق انسان
دون بعض الصور كما اذا كان بعض الحيوان انسانا وهو قولنا كل حيوان انسان والا لزم صدق

الاخص

دون محشي كل حيوان انسان

الاخص على افراد الاعم ولا جائز كذا قاله لا يلزم شارح لا يلزم ان ينعكس جزئية اقول لان الموجبة
الكلية ينعكس في بعض الصور موجبة كلية كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وينعكس موجبة
جزئية في بعض الصور كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان والجزئية اعم من الموجبة الكلية
وصدق الاخص يوجب الاعم فيلزم ان ينعكس الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية لا الموجبة
الكلية فان عكس الخاص لازم لها وسوغ الموجبة الجزئية دون الكلية شارح يلزم صدق الاخص
على كل الاعم وهو محال اقول لان الاعم صادق على كل افراد الاخص فلو صدق الاخص على كل افراد
الاعم لزم ان يكون متساويين فلا يكون اعم اعتبا ولا الاخص اخص شارح فيكون بعض الحيوان
انسانا اه اقول لانه اذا كان كل الانسان حيوانا فلا يخلو من ان تكون كل الحيوان انسانا او يكون بعضه انسانا
وعلى كليهما لا يلزم ان يكون انسانا هو المطلوب شارح والاولى في التعليل اه اقول فان قلت لم كان هذا
التعليل اولى من التعليل الذي ذكره المصنف قلت لان هذا التعليل على صورة القياس الاستثنائي البديهي
الانتاج بخلاف التعليل الذي ذكره المصنف فانه على صورة القياس الاقتراني الذي بديهي الانتاج
فيصدق ليس بعض الانسان الحيوان لانه اذا تضمن الحيوان على افراد الانسان فلا يخلو من ان يتفق
الانسان على كل افراد الحيوان او على بعضها وعلى كل التقديرين يلزم قولنا ليس بعض الانسان
بحيوان شارح وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلفا اه اقول لانه اذا صدق كل انسان حيوان
بطل ليس بعض الانسان حيوانا لان صدق الموجبة الكلية يوجب كذب السالبة الجزئية فان قولنا
لا شئ من الحيوان بانسان لانه لازم له وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم والا كذب قولنا لا شئ
من الحيوان بانسان صدق قولنا بعض الحيوان انسان والا لزم ارتفاع المتناقضين وهو محال فيلزم
البطلان شارح لا شئ من الانسان بانسان وهو محال اه اقول اي وهذه المحالة لازمة من ان يلزم من صورة فاكر
القياس اومن مادته والاول محال بصحة الصورة فتوجه شرط الانتاج الذي هو ايجاب الصغرى و
كلية الكبرى فتعين هو المحال الما يلزم مادة فكر القياس ولا محال من ان يلزم من الصغرى او من الكبرى
والاول محال لان الصغرى بعروض الصدق فتعين الثاني فمن يلزم المحال من الكبرى صدق الكبرى محال

محشي هم
لانه اذا صدق كل
انسان حيوان بطل
بعض الانسان حيوان

لان المستلزم للمحال محال واذا ابطل الكبرى ثبت المدعى الذى سو نقيضه قال هذا خلف اقول لان
صدق الموجبة الكلية تو قولنا بعض الحيوان انسان يستلزم كذب السالبة الكلية لانه بعضها اعلم
وقد كان الاصل لاثبات ذلك بالحجر باتان هذا خلفا قول واذا ابطل نعكس العكس لانه عكس الشئ لانه لم
وبطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم ووجود الملزوم يدعى اللازم وسو محال ينتج من الكل
الاول بعض الانسان ليس بانسان وسو صح وبعد المحال اما لزوم من صورة ذكر القياس او من مادته
لاجل الاول تضمنها لانه يوجد شرط الانتاج الذى سو ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فتعين الثانى فلا
اما الاول يلزم ذكر الحجر من الصغرى او من الكبرى والثانى صح لان الكبرى صادقة بعض الاول فيكون بعض
العكس صح لان المستلزم للمحال صح واذا ابطل الصغرى صدق نقيضه الذى سو العكس وسو المدعى قال
والماضد فيكون لنوعها اه قول اى كان اثباته لجواب سوال مقدر وسواء يقال لم قال المصنف لا يلزم
ان يعكس ولم يعل لا ينعكس فاجاب بانها تعكس لان السالبة الجزئية بعض الصور دون
البعض الاخر ولا جل ذلك قال لا يلزم قال اول المطلب الاعلى من الكلية الاصطلاحات المنقطية
المذكورة القياس قول قلت لانه الموصل الى المطلوب التصديق المطلوب من هذا الفن فيكون
القياس مالاية المط فيكون هذا المط الاعلى قال لعكس المستوى قول اى وسواء تحل المحمول موضوعا
والموضوع محمولا كقولنا بعض الحيوان انسان قال وعكس بعض قول اى وسواء تحل بعض الموضوع
محمولا وبعض المحمول موضوعا كقولنا ما ليس بحيوان ليس بانسان قال بحترز به عن الاستقراء قول
وسواء يستدل بثبوت الحكم عليه الجزئيات على ثبوت الكليات كقولنا كل جسم اما فلك او نبات
او معدن وكل واحد منها متحيز فكل جسم متحيز وقيل الاستقراء سو الحكم على كل شئ لثبوته وهو قسمان
تام وناقص والاول سو الذى يمكن تتبع جميع اجزائه والثانى انا الاستقراء الغير التام مالا يمكن تتبع
جميع اجزائه كما يقال كل صوات متحرك فكل الاسفل عند المصنع لانه اما انسان او فرس او صوات او حمار
او غير ذكر وكل منها متحرك فكل الاسفل عند المصنع فكل صوات متحرك فكل الاسفل عنده ولكن مختلف
هذا المدلول انا لم يستقراء بعض جزئياته كما حكى ان التماح حرك فكل الاعلى عند المصنع مع انه

صوات

فرق بين العكس المستوى والعكس النقيض

قال قلت لانه القياس موصل الى المطلوب التصديق المطلوب من هذا الفن

صيغان اقول والتمثيل وسواء استدل بثبوت الحكم لاحد الكليتين على ثبوت ذلك الحكم لاجزاء الاستقراء
كما مقام الحكم لقولنا التماح حادث قياسا على البيت لانهما مشتركان في الترتيب وبيان
العمل سواثبات الحكم على الجزئى بشئ لثبوته في جزء آخر لعلة جامعة كما يقال زيد افضل من عمرو
ولعله فيكون بكرا افضل منهما لوجود العلم فيه ايضا وقد يكون التخلف ههنا بان يكون افضلية
زيد لا لاجل ان للصفة الاخرى لا توجد في بكر تحوير القياس بعم الاه قول الفرع المصنف
عن القياس شرع الان في تقسيمه فان قلت لم قدم التعريف على العلم ولم يفعل بالعكس
قلت لان تعلم الشئ انما يكون بعد معرفة الشئ والاجل ذكر قدمه عليه لانه اذا لم يكن
حين النتيجة والنقيضان مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتران فان قلت لم قدم القياس الاقتراني
على القياس الاستثنائى مع ان مفهوم القياس الاستثنائى وجودى ومفهوم القياس الاقترانى
عدمى والوجودى مقدم على العدمى لشرفه قلت نعم الحال ما ذكرته الا ان القياس الاقترانى
اكثر في الاستعمال من القياس الاستثنائى والاجل ذكر قدمه عليه تحوير اعلم ان الحد المشترك
بين مقدمتى القياس فصاعدا اسمى حدا وسطا اه فان قلت لم قدم الحد الاوسط على الحد الاصغر
الذى سو موضوع المط وعلى الحد الاكبر الذى سو محمول المط ولم يفعل بالعكس قلت لان الحد
الاوسط مشترك بين مقدمتى القياس والاجل ذكر قدمه عليها لخلاف الموضوع والمحمول فانهما
لا يشتركان وقد مر بيانها اقول اى كل جسم مولف وكل مولف محدث ينتج العالم متغير فالعالم محدث موضوعه اه
تحوير وموضوع المط قول فان قلت لم قدم الموضوع على المحمول قلت
لان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المفهوم والذات مقدم على المفهوم ويكون الدال
على الذات مقدما على الدال على المفهوم تحويرة للاعلم تحوير فان قلت لم قال في الاغلب ولم يقل
على الاطلاق قلت لانها قد يكونان متساويين كقولك انسان صواء وكل ناطق صواء وكل انسان ناطق
فان الانسان والناطق متساويين لغيرهما ذكر تحوير وعند السالبة اه تحوير فان قلت لم قدم
الاقتران المذكور على الهيئة المذكورة قلت لان الاقتراني المذكور على الهيئة المذكورة بسبب

موضوع ذات
محمول مفهوم

جامعة الملك سعود
King Saud University

النتيجة المذكورة والسبب مقدم على المسبب والاشكال اربعة فان قلت لم قدم
الشكل الاول على ما بعده وقدم الشكل الرابع على الثالث وقدمه على الثاني والمص قدم الشكل
الاول على الثاني والثاني على الثالث قلت اما تقديم الشكل الاول على غيره فلكونه على النظم
الطبيعي عندهما واما بعدية الشكل الثالث على الثاني عنده فلاشتراكهما مقدمة في الاشتراك
الذي هو الموضوع واما تقديم المص الشكل الثاني على الثالث فلانه يشترك الاول في الشرف
مقدمته التي هي الصغرى في كون الحد الاوسط محمولا فيها وقدم الشكل الثالث على الرابع
كان الرابع من الطبع وايا ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة الجزء اه والاختلاف
في النتيجة للايجاب والسلب يلزم القياس في السلب نتيجة واذا كانت النتيجة هي السلب لم يكن
الايجاب نتيجة له لان القسم يقتضي ان يكون ستة عشرة اه اي وهو حاصل
من ضرب الصغرى الاربع في الكبرى باب الاربع الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة
الكلية والسالبة الجزئية فحصل من ضرب الاربع في الاربع ستة عشر ضربا الضرب الاول
اه قلت لم قدم الضرب الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع قلت
لان الايجاب والكلية اشرف وكذا الثاني سواء كانت الحملية الصغرى والمتصلة كبرى اي
كقولنا كل انسان صوان وكل هذا الشيء صوانا فهو جسم صح من هذين المقدمتين اللتين
اولهما متصلة والاخر متصلة كل ما كان هذا الشيء انسانا كان جسما القياس الاقتراني
مركب طبعا من مقدمتين احديهما شرطية والاخر وضعية احديهما اي اثبات الاول فيه اي
بعض احد جزئي الشرطية ليلزم لانه ان كانت المقدمة الاخر
وضع احد جزئيها يلزم وضع الجزء الاخر
واذا كانت تلك المقدمة
رفع جزئيها يلزم رفع
الجزء الاخر من

Co
شبكة الألوكة
www.alukah.net